الأمم المتحدة

E/CN.5/2011/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 November 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة والأربعون

٩-١٨ شباط / فبراير ٢٠١١

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة فئات اجتماعية

طرائق ثاني استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٠/١٤، استعراضاً عاماً لطرائق أول استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، لعام ٢٠٠٢، علاوة على بيان أولي لخطط منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ويسلط التقرير الضوء أيضا على الدروس المستفادة والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام في مجال ممارسة عملية التقييم الثاني.

* E\CN.5\2011\1، تصدر في وقت لاحق.

101210 091210 10-64999 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣
ثانيا – طريقة وطرائق أول استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة وصلتها المستمرة بثاني استعراض وتقييم ٣
ثالثا – قائمة أولية وجدول زمني لمبادرات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني المتعلقة بالتجهيز لثاني استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد ٦
رابعا – الدروس المستفادة من ثاني استعراض وتقييم ٨
خامسا – الجدول الزمني المقترح للعملية الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد ١٢

أولا - مقدمة

١ - جاء في خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، التي أقرتها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، أن استعراض الدول الأعضاء المنهجي لتنفيذ الخطة ''ضروري لكفالة تحسين نوعية حياة المسنين''، وأنه يتعين على لجنة التنمية الاجتماعية الاضطلاع بمسؤولية متابعة وتقييم تنفيذ الخطة[(١)].

٢ - وقد أعد هذا التقرير من أجل تيسير المناقشات المتعلقة بتنظيم ثاني استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد، في إطار لجنة التنمية الاجتماعية، وفقا للطلب الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٠. وجرت معالجة المسائل المحددة في القرار ١٤/٢٠١٠، والمتصلة بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة مؤخراً من أجل المشاركة في تنفيذ خطة عمل مدريد، في تقرير الأمين العام المعنون: ''متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين''، المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين (A\65\158).

٣ - وبينما جرى تحديد النهج الرئيسي لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد في القرارات ١/٤٢ و١/٤٤ و١/٤٥. للجنة التنمية الاجتماعية. هناك حاجة لتوفير مزيد من التفاصيل عن طرائق الدورة الثانية للاستعراض والتقييم. ومن ثم يعرض هذا التقرير على الدول الأعضاء الترتيبات التي يمكن اتخاذها، مع إطار زمني لذلك. وهو يثير أيضا مسائل تتطلب انتباه الدول الأعضاء، مع مراعاة الدروس المستفادة خلال عملية أول استعراض وتقييم. وعلاوة على ذلك، يطرح التقرير الخطوط العامة للخطط الأولية لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المتعلقة بدعم عملية الاستعراض والتقييم.

٤ - ويرد في الفرع التالي تلخيص لطرائق ممارسة أول استعراض وتقييم.

ثانيا - طريقة وطرائق أول استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة وصلتها المستمرة بثاني استعراض وتقييم

٥ - شجعت لجنة التنمية الاجتماعية الدول الأعضاء، في قرارها ١/٤٢ لعام ٢٠٠٤، بشأن طرائق استعراض وتقييم خطة عمل مدريد، على إنشاء هيئات وآليات تنسيق وطنية أو تعزيزها، بغرض تيسير تنفيذ خطة عمل مدريد ونشر المعلومات المتعلقة بها، بما في ذلك استعراضها وتقييمها. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء أيضا على أن تضمن استعراضها

(١) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرتان ١٣١ و١٣٢.

وتقييمها للخطة واستراتيجياتها الوطنية كلاً من السياسات الخاصة بالشيخوخة والجهود الرامية إلى تعميم منظور الشيخوخة، مع أخذ أهمية تعميم مسائل الشيخوخة في جداول الأعمال العالمية في الاعتبار.

٦ - وقررت اللجنة في القرار نفسه، إجراء استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد كل خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت إلى اللجان الإقليمية تعزيز وتيسير تنفيذ واستعراض وتقييم خطة عمل مدريد ونشر المعلومات المتعلقة بها على الصعيد الإقليمي. وطلبت اللجنة أيضا إلى الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة العمل بنشاط على دعم جهود الاستعراض والتقييم الوطنية، من خلال توفير المساعدة التقنية المتعلقة ببناء القدرات، بما في ذلك تطوير طرائق لتصنيف البيانات والإحصاءات المتعلقة بالسكان على أساس العمر ونوع والجنس.

٧ - ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، في قراره ٢٠٠٣/١٤، إلى المشاركة في إعداد نهج تصاعدي لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد. ويتطلب هذا النهج جمع المعلومات من خلال تبادل الآراء، وجمع البيانات وتبادل أفضل الممارسات، وهو مصمم لكفالة أن يبدأ الاستعراض والتقييم، عند تنفيذهما في كل بلد من البلدان، على المستويات المحلية التي تنبع منها المسائل. ويتعين أن تتضمن العملية حوارات مفتوحة واجتماعات ومنتديات مع أصحاب المصلحة المختلفين على المستويات المحلية، داخل وخارج الحكومات معا، وفي شراكة وتنسيق مع الأطراف الفاعلة الوطنية. سيجري توحيد استنتاجات عمليات الاستعراض المحلية هذه على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٨ - واتفقت لجنة التنمية الاجتماعية، في قرارها ١/٤٤، على جدول زمني للدورة الأولى للاستعراض والتقييم، طلبت إلى الأمانة العامة تنسيق الجهود في مجال تحديد الدعم الذي يمكن تقديمه إلى الحكومات في مجال تنفيذ عملية تشاركية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد. وطلب إلى اللجان الإقليمية تحديد الطرائق المناسبة لعملية الاستعراض والتقييم الإقليمية، وشجعت على تنظيم أنشطة إقليمية للاستعراض والتقييم.

٩ - وناشدت اللجنة الحكومات، في قرارها ١/٤٥، تشجيع اتباع نهج تشاركي تصاعدي في جميع مراحل عملية تنفيذ خطة عمل مدريد، وتنفيذ أنشطة استعراض وتقييم على الصعيد الوطني لمجالات معينة يجري تحديدها باستخدام النهج التشاركي التصاعدي. وبالإضافة إلى ذلك، طلب إلى اللجان الإقليمية تقديم استنتاجاتها بشأن أول استعراض

وتقييم، مصحوبة بالأولويات التي يجري تحديدها فيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية للجنة التنمية الاجتماعية.

١٠ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٠/١٤، موضوع ”التنفيذ الكامل لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة: تحسين الحالة الاجتماعية للمسنين وضمان رفاههم وحفظ كرامتهم وتحقيق نمائهم وإعمال حقوق الإنسان الكاملة الخاصة بهم“ للعملية الثانية للاستعراض والتقييم، وقرر أيضا أن تنفذ لجنة التنمية الاجتماعية العملية الثانية للاستعراض والتقييم أثناء دورتها الحادية والخمسين في عام ٢٠١٣.

١١ - وقرر المجلس كذلك أن يسير الإجراء المتعلق بثاني استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد على نهج الإجراء الذي حدد لعملية الاستعراض والتقييم الأولى، وأن يتضمن أنشطة تحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها اللجان الإقليمية والتي ستنتهي في عام ٢٠١٢. إلا أن الدول الأعضاء تملك حرية استخدام خيار أسلوب مفتوح للتنسيق في الاستعراض والتقييم، على النحو الذي طُرح في الدورة الثامنة والأربعين للجنة[٢].

١٢ - وعلاوة على ذلك، دُعيت الدول الأعضاء والمراقبون الدائمون كذلك، في مذكرة شفوية صادرة في عام ٢٠٠٩، إلى تقديم آرائهم بشأن الإجراء المتعلق بالعمليات المستقبلية لاستعراض وتقييم الخطة، الذي قُدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين[٣]، ضمن أشياء أخرى. واستجابت خمس وخمسون دولة عضو لهذا الطلب، وأيدت عشرون دولة منها خيار الأسلوب المفتوح للتنسيق. وحظيت هذه المنهجية بالتأييد، وحازت بوجه خاص تأييد الدول الأعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٣ - وسيؤدي الجمع بين الإجراء الذي اتبع في عملية الاستعراض والتقييم الأولى ونهج الأسلوب المفتوح للتنسيق، إلى تحقيق التوازن بين الأسلوب السردي والنهج التشاركي التصاعدي والنهج الذي يحبذ جمع معلومات كمية. وستكون المبادئ التوجيهية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة: نهج تصاعدي قائم على المشاركة، ودليل التنفيذ الوطني لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة بمثابة مخطط لهذا الأسلوب المفتوح لتقييم السياسات، بما في ذلك اختيار المؤشرات[٤].

---

(٢) E/CN.5/2010/4.

(٣) E/CN.5/2010/4.

(٤) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي: www.un.org/ageing/research_papers.html:.

١٤ - ولذلك عولجت جميع النماذج التي تنطبق على عملية الاستعراض والتقييم الثانية لتنفيذ خطة عمل مدريد المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢ في قرارات وتقارير مختلفة، باستثناء جدول زمني للمناسبات.

ثالثا - قائمة أولية وجدول زمني لمبادرات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني المتعلقة بالتجهيز لثاني استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد

١٥ - تتطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تنفيذ عملية استعراض وتقييم إقليمية مملوكة على مستوى البلدان، في شراكة مع الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في حالة دول شمال أفريقيا. وستقدم الدعوة أيضا إلى شبكة البحوث الأفريقية المتعلقة بالشيخوخة ومنظمات المجتمع المدني، مثل الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، للمشاركة في العملية.

١٦ - وستصدر أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مذكرة مفاهيم ومبادئ توجيهية بشأن إعداد التقارير القطرية، علاوة على استبيان يجري إعداده تحت إشراف لجنة توجيهية. ويؤمل أيضا أن تؤدي العملية إلى تأسيس قاعدة إقليمية للمعارف والبيانات والمعلومات المتعلقة بالشيخوخة في أفريقيا. ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر إقليمي أو اجتماع فريق خبراء تحت عنوان ”مدريد + ١٠“، بدعم من الشركاء المختلفين، في آذار/مارس ٢٠١٢.

١٧ - وأدرجت الخطوط العريضة لأساليب الدورة الثانية لاستعراض وتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في إطار استراتيجية التنفيذ الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا، في تقرير أعده الفريق العامل المعني بالشيخوخة التابع للجنة، من أجل تقديمه في اجتماعه الثالث الذي انعقد في جنيف في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠[٥]. فقد أُسس الفريق العامل المكون من دول أعضاء من المنطقة، عقب اعتماد استراتيجية التنفيذ الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، من أجل المحافظة على الزخم في تنفيذ الاستراتيجية.

١٨ - ويدعو المقترح المقدم من الفريق العامل إلى تقديم المعلومات بشأن عمليات الاستعراض والتقييم المحلية والوطنية إلى أمانة اللجنة في الوقت المناسب للتجهيز لإجراء تقييم إقليمي في عام ٢٠١٢. وستصدر أمانة اللجنة مبادئ توجيهية بشأن إعداد التقارير الوطنية والتبليغ عن الاستنتاجات.

---

(٥) ECE/WG.1/2010/5.

١٩ - ويمكن إجراء عملية التقييم الإقليمية في إطار مؤتمر وزاري إقليمي يعقد في أوائل عام ٢٠١٢، رهنا بمبادرة الدول الأعضاء في اللجنة وتوافر الموارد. وسيعتمد المؤتمر أيضا أولويات لمواصلة تنفيذ استراتيجية التنفيذ الإقليمية المتعلقة بخطة عمل مدريد ومساعدة الدول الأعضاء في ذلك.

٢٠ - وتخطط اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنظيم مؤتمر إقليمي للاستعراض والتقييم، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الربع الأول من عام ٢٠١٢. وستنشر أمانة اللجنة المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد التقارير الوطنية، في أوائل عام ٢٠١١.

٢١ - وتخطط اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى بدء عملية الاستعراض والتقييم الإقليمية الثانية من خلال نشر دراسة استقصائية واستبيان إقليميين على الدول الأعضاء، في أوائل عام ٢٠١١. وستجمع نتائج الدراسة الاستقصائية من ثم بغرض استعراضها مع التقارير القطرية. وسيجري، بحلول منتصف عام ٢٠١١، إعداد مشروع تقرير يهدف إلى تقديم تحليلات للاستنتاجات الرئيسية، وتحديد الأولويات الأساسية في مجالي الإجراءات والممارسات الجيدة، وتقديم مقترحات للاستجابات المتعلقة بالسياسات.

٢٢ - وستجتمع هيئة إقليمية للتحضير، من المقرر إنشاؤها في وقت لاحق، في الربع الأخير من عام ٢٠١١، لاستعراض التقرير ومشروع التوصيات بغرض تقديمهما إلى الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالعملية الإقليمية الثانية للاستعراض والتقييم، المقرر عقده في أوائل عام ٢٠١٢. وستقدم نتائج هذا الاجتماع إلى الدورة الثامنة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠١٢، من أجل اعتمادها[٦].

٢٣ - وستصدر أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إحاطة بشأن السياسات الاجتماعية المتعلقة بالشيخوخة، تتناول التحديات والفرص المتاحة للدول الأعضاء في مجال تعميم المسائل المتعلقة بالشيخوخة باعتبارها جزءاً من نهج الإنصاف الاجتماعي تجاه التنمية الاجتماعية. وستقدم الإحاطة أيضا معلومات أساسية إلى حلقة دراسية إقليمية بشأن استعراض وتقييم خطة عمل مدريد في عامها العاشر، من المقرر عقدها في عام ٢٠١٢.

---

(٦) علاوة على ذلك، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة دراسية بشأن تعزيز الصحة والمحافظة على النشاط في مرحلة الشيخوخة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتخطط لتنظيم منتدى إقليمي معني بتنمية القدرات المؤسسية في مجال توفير خدمات الرعاية للمسنين، في عام ٢٠١١.

ويؤمل أن تحفز هذه العملية الدول التي لم تصغ بعد سياسات ذات صلة بتعميم المسائل المتعلقة بالشيخوخة في عملية التخطيط الإنمائي كي تقوم بإعداد هذه السياسات.

٢٤ - وتتطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في حالة توافر موارد إضافية، إلى إجراء تحريات على المستوى الإقليمي من أجل تحديد العقبات التي تعترض تنفيذ خطة عمل مدريد. وستدعم هذه التحريات إصدار تقرير تقييم إقليمي قائم على الأدلة، سيؤدي بدوره إلى تقديم مقترح بشأن برنامج لبناء القدرات يهدف إلى مساعدة الدول العربية في تنفيذ خطة عمل مدريد.

رابعا - الدروس المستفادة من ثاني استعراض وتقييم

٢٥ - أفرز أول استعراض وتقييم للخطة أكثر من ٧٠ تقريراً قطرياً من جميع المناطق. نتجت عن أنشطة الاستعراض والتقييم الإقليمية، علاوة على عدد من التقارير العالمية[٧]، وتناولت التطورات الرئيسية التي طرأت منذ انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. غير أنه اتضحت جوانب قصور معينة في العملية، في أعقاب أول استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد، من شأنها أن توضح التحديات التي يمكن أن تنشأ أثناء عملية الاستعراض والتقييم الثانية.

ألف - انعدام القدرة على جمع المعلومات النوعية والكمية

٢٦ - جعل ضيق الموارد وجوانب القصور في القدرات لدى لجنتين إقليميتين وفي عدد من الدول الأعضاء أيضاً، من عملية إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٢ مهمة عسيرة. وأبدت كل من الدول الأعضاء واللجان الإقليمية، في المناطق التي ترتفع فيها نسبة شيخوخة السكان، مزيداً من الاهتمام بعملية الاستعراض والتقييم، علاوة على الاهتمام بتوافر المزيد من الموارد، مما أدى إلى الحصول على معلومات أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً بشأن حياة الأشخاص المسنين في هذه المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، أدى توافر البيانات الكمية والنوعية عن حياة الأشخاص المسنين في تلك البلدان إلى تيسير عملية الاستعراض والتقييم. وبالمقابل، كانت المشاركة محدودة من قِبَل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي تنخفض فيها أعمار السكان، وهي مسألة ترتبط عادة بمجموعة أكبر من التحديات الإنمائية. وبعد مضي خمس سنوات على اكتمال أول استعراض وتقييم، لا تزال هذه التحديات قائمة وقد تتسبب في مصاعب مماثلة أثناء الدورة الثانية للاستعراض والتقييم.

---

(٧) E/CN.5/2007/7 و Corr.1، E/CN.5/2008/7 ، CORRECTION 1، E/CN.5/2008/2 .

٢٧ - واستخدم النهج التشاركي التصاعدي باعتباره أداة رئيسية للتقييم في عدد محدود من البلدان[٤] واستخدمت هذه الوسيلة من قبل بلدان قلة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوربا ونصف عدد الدول الأعضاء تقريبا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، أفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بأن زهاء نصف البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية أبلغت عن إجراء تحليلات استخدمت فيها أدوات تشاركية، من قبيل الدراسات الاستقصائية المتعلقة برضاء العملاء والبحوث التي تجريها مجموعات التركيز[٨]. وتدل التجارب على أن التدريب المتعلق بكل من المنهجية وفائدة التقييم التشاركي عامل هام في هذه الطريقة التي تستخدم بنجاح في التقييم. والمجال متاح لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تقديم المزيد من الدعم في هذا الصدد.

٢٨ - ويستند النهج التصاعدي بقدر كبير إلى مشاركة الأشخاص المسنين ومنظماتهم في عملية الاستعراض والتقييم. وكانت هذه المشاركة محدودة في بعض المناطق أثناء عملية الاستعراض والتقييم الأولى، حيث سعت قلة من البلدان فقط إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني في العمل على إعداد استعراضاتها وتقييماتها الوطنية.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٠، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، عملية استعراض عالمية استغرقت ثلاثة شهور بشأن حالة وتوافر البيانات والبحوث والسياسات والترتيبات المؤسسية فيما يتصل ببنود خطة عمل مدريد، وسيصدر تقرير عالمي يتسق مع اللمحات العامة الإقليمية وعدد من دراسات الحالة الافرادية القطرية. ويعمل صندوق السكان والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، بالتعاون مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، على إعداد برنامج عمل ثنائي السنوات أيضا، بهدف تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على رصد وتقييم التقدم المحرز وتحديد الفجوات والتحديات في تنفيذ خطة عمل مدريد. ويهدف هذا البرنامج أيضا إلى إثراء المعارف العالمية المتعلقة بالتحديات والفرص من أجل معالجة حالة الأشخاص المسنين، باعتبارها جزءا من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وسيؤدي إلى صدور منشور عن ”حالة سكان العالم المسنين“، في عام ٢٠١٢.

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نظم صندوق السكان اجتماع فريق خبراء، شاركت في رعايته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل جمع البيانات المتعلقة برصد التقدم المحرز تجاه تنفيذ خطة عمل مدريد. واستعرض الاجتماع مجموعة صغرى من المؤشرات التي تدل على أن جميع البلدان تستطيع إنتاج بيانات واستخدامها لرصد تنفيذ

---

(٨) E/CN.5/2008/7.

خطة العمل، وأصدر توصيات بشأن ذلك. ويخطط صندوق السكان أيضا إلى إعداد مبادئ توجيهية وبدء أنشطة تدريب بشأن جمع البيانات باستخدام حد أدنى من المؤشرات.

٣١ - ووفرت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الخبرة التقنية المتصلة بهذه المبادرة لأرمينيا وطاجيكستان وكازاخستان ومولدوفا، بدعم من صندوق السكان، من أجل تصميم دراسات استقصائية كمية ونوعية شاملة عن حالة الأشخاص المسنين. وجمعت الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية بيانات عن الصحة وطريقة الحياة والرفاه وقدرة العمل والحالة المالية للأشخاص المسنين في هذه البلدان. وجمعت معلومات نوعية عن المفاهيم المتعلقة بالشيخوخة ونوعية الحياة والمسائل النفسية. ويتوقع أن يجري في وقت قريب تكييف منهجية الدراسات الاستقصائية وإتاحتها لاستخدام الدول الأعضاء.

٣٢ - وإذ تعمل منظومة الأمم المتحدة على التوسع في جمع البيانات الكمية والنوعية على الصعيد الوطني في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، سيتمكن عدد أكبر من الدول الأعضاء من تقديم تقارير وطنية متعمقة لأغراض الاستعراض والتقييم. بيد أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تفعل أكثر من ذلك، بمساعدة المعاهد والمنظمات البحثية الوطنية والإقليمية والعالمية، علاوة على مساعدة منظومة الأمم المتحدة.

باء - مساهمة المجتمع المدني

٣٣ - تدرك بعض منظمات المجتمع المدني جيدا أن دوائرها المحلية تفتقر إلى القدرة اللازمة للمشاركة في العملية، وهي على استعداد لاتخاذ خطوات تجاه بناء هذه القدرة. وقد شرعت الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، على سبيل المثال، في تقديم المعلومات إلى الأعضاء في الشبكات والشركاء في جميع المناطق التي تشملها العملية، وستقدم إليهم المساعدة في مجال صياغة الأنشطة التي تهدف إلى كفالة أن تكون أصوات الأشخاص المسنين جزءاً من عملية الاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣٤ - ويجري العمل على إعداد خطط عملية في بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأفريقيا. إذ انعقد مثلا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أول اجتماع من نوعه لشبكة إقليمية لرابطات الأشخاص المسنين في فييت نام من أجل النظر في كيفية مشاركة هذه الرابطات في العمليات التي ستستمر حتى ٢٠١٢. وفي موزامبيق، ستنظم عملية تشاورية وطنية في إطار استعراض كل من خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأشخاص المسنين وخطة عمل مدريد.

٣٥- وتعمل الرابطة الدولية لمساعدة المسنين أيضا على الاستفادة من المبادرة الجارية المسماة ''الإجراءات التي يستدعيها التقدم في العمر''، كي توصل أصوات الأشخاص المسنين إلى صنَّاع السياسات والجمهور. وقد اتسع نطاق هذه المبادرة، التي بدأت منذ ثلاث سنوات في ٢٣ بلداً، وتشمل الآن ٥٠ بلدا.

٣٦ - وتتسم مشاركة المجتمع المدني في استعراض وتقييم خطة عمل مدريد بأهمية بالغة على مستويين. فهي أولا تعطي الأشخاص المسنين كلمة في عملية الاستعراض والتقييم وتسهم في تمكينهم باعتبارهم مواطنين فاعلين. وثانيا، تتيح مصدرا بديلا للمعلومات والمعارف ذات الأهمية الحاسمة لعملية الاستعراض والتقييم، في البلدان التي تتسم بمحدودية القدرة على جميع البيانات والمعلومات وإجراء البحوث بشأن حالة الأشخاص المسنين الاجتماعية وحقوقهم. وينبغي تخصيص اعتمادات لعقد منتديات المجتمع المدني في جميع المناطق، باعتبارها جزءاً من عملية الاستعراض والتقييم الإقليمية. ويتعين أيضا النظر في هذه المسألة على الصعيد الوطني، مع الأشخاص المسنين و/أو ممثليهم الذي يطرحون آراءهم على الصعيد الوطني، من مختلف المناطق في البلدان.

٣٧ - وعلى المستوى الإقليمي، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منتدى للمجتمع المدني قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الأعضاء. وجرى تمثيل المجتمع المدني أيضا في الاجتماعات التقنية. وشهد المؤتمر الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاركة نشطة من جانب المجتمع المدني في المنتدى الإقليمي المعني بالشيخوخة، عن طريق منظمات المجتمع المدني في المنطقة. وقدمت المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة طروحات في اجتماع الاستعراض الرفيع المستوى. وينبغي أن تستمر هذه الممارسة و/أو يضفى عليها الطابع المؤسسي ويوسع نطاقها.

٣٨ - وبصفة عامة، لا تتاح فرصة المشاركة لمنظمات المجتمع المدني في معظم الأحيان، أو تعاني هذه المنظمات من محدودية القدرة على المشاركة في العملية التصاعدية للاستعراض والتقييم في كثير من البلدان. ويتطلب منع تكرر حدوث حالة مماثلة أثناء العملية الثانية للاستعراض والتقييم، تضافر جهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. ويرجى من منظمات المجتمع المدني تقديم مزيد من المعلومات بشأن العملية الثانية للاستعراض والتقييم، وتسليط الضوء على النهج التشاركي التصاعدي من أجل توضيحه للدول الأعضاء والمنظمات الوطنية والإقليمية. وستستكمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موقعها على الإنترنت بغرض تسليط الضوء على عملية الاستعراض والتقييم، مع التركيز على النهج التشاركي والمجتمع المدني.

خامسا – الجدول الزمني المقترح للعملية الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد

٣٩ – سيكون إعداد جدول زمني تفصيلي للمناسبات المقررة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، ابتداء من عام ٢٠١١ وحتى موعد انعقاد الجزء العالمي من الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، في عام ٢٠١٣، أداة مفيدة للدول الأعضاء أثناء تنظيم العملية الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد.

٤٠ – وقد نشأت فكرة العملية التشاركية للاستعراض والتقييم باعتبارها عملية تقييم وطنية مستمرة تصب في عمليات التقييم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبينما لا توجد حدود زمنية لممارسة أنشطة الاستعراض والتقييم فإن تحديد السنة المستهدفة لتوحيد الاستنتاجات على الصعيد العالمي مسألة ضرورية. ويتسم تحديد عام ٢٠١٢ باعتباره سنة مستهدفة، بالأهمية نظرا إلى أنه سيشهد الاحتفال بمرور ١٠ سنوات على انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد، كما سيكون بمثابة ختام لفجوة امتدت خمس سنوات في مجال تقييم حالة الأشخاص المسنين في العالم وخطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، بسبب عدم إجراء استعراض على الصعيد الإقليمي أو العالمي منذ عام ٢٠٠٧.

٤١ – إلا أن قدراً كبيراً من العمل التحضيري لا يزال في انتظار أن ينجز في الوقت نفسه، من أجل كفالة نجاح عملية الاستعراض والتقييم التشاركية التصاعدية وجني ثمارها، مقارنة بأول استعراض وتقييم لخطة مدريد. وعليه يُقترح إدراج سلسلة من الأنشطة في الجدول الزمني التالي، وتتويجها بعملية استعراض وتقييم عالمية لتنفيذ خطة عمل مدريد، أثناء الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، في عام ٢٠١٣. ويرد أدناه الجدول الزمني المؤقت للدورة الثانية لعملية الاستعراض والتقييم العالمية لخطة عمل مدريد.

٢٠١١

٤٢ – تتمثل الخطوة الأولى في أن تحدد الدول الأعضاء مجالات معينة لإجراء تحريات تشاركية متعمقة باستخدام النهج التصاعدي، وجمع معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء منذ أول عملية استعراض وتقييم، مثل سن قوانين جديدة ووضع سياسات وبرامج وتأسيس آليات تنسيق وتنظيم حملات إعلامية.

٤٣ – ويتعين أيضا جمع معلومات عن التجربة الابتدائية والممارسات الجيدة في مجال تنظيم عمليات التقييم التشاركية التصاعدية وتنفيذها على الصعيدين المحلي والوطني، وتحليل هذه المعلومات وعرضها على اللجان الإقليمية في وقت لاحق. ويتعين أن تقدم اللجان الإقليمية

المساعدة، بالتعاون مع كيانات أخرى، إلى البلدان بناء على طلبها، من أجل إجراء عمليات استعراض وتقييم وطنية وتشجيع اتخاذ نهج تشاركية في عمليات التقييم.

٢٠١٢

٤٤ - تبدأ في هذا العام عمليات الاستعراض والتقييم الإقليمية. ويتعين أن تعقد اللجان الإقليمية مؤتمرات إقليمية، ما بين أوائل العام ومنتصفه، رهنا بتوافر موارد مالية كافية، من أجل النظر في استنتاجات الاستعراضات الوطنية وتبادل التجارب والممارسات الجيدة وتحديد أولويات الإجراءات المستقبلية. ويتعين أن تقدم اللجان الإقليمية استنتاجاتها بشأن الاجتماعات والتقارير الوطنية المفردة إلى لجنة التنمية الاجتماعية، في عام ٢٠١٣.

٢٠١٣

٤٥ - ستعقد لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الحادية والخمسين، في شباط/فبراير ٢٠١٣، الجزء العالمي من الدورة الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد. ويمكن أن تشمل طرائق عقد هذا الجزء سلسلة من الاجتماعات والمناقشات العامة أو سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة. وسيتيح هذا فرصة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتحديد المنجزات والمعوقات فيما يتعلق بعملية التنفيذ وبتبادل التجارب والممارسات الجيدة وتحليل التعاون الدولي بشأن الشيخوخة واختيار الأولويات للدورة التالية من عملية التنفيذ. ويمكن أن يشارك في هذه الفعاليات ممثلون للدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وستشمل الوثيقة الختامية نتائج العملية الثانية للاستعراض والتقييم، بجانب المسائل القائمة والناشئة وخيارات السياسات ذات الصلة. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في هذه الخيارات وغيرها من الخيارات الأخرى قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن الشكل النهائي للجزء الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٣.

سادسا - التوصيات

٤٦ - قد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في إقرار الجدول المقترح للدورة الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد. وقد ترغب أيضا في دعوة الحكومات إلى أن تحدد بصورة ابتدائية الإجراءات التي اتخذتها منذ عملية الاستعراض والتقييم الأولى، بهدف تقديم هذه المعلومات إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، في عام ٢٠١٢، كي يحدد

كل بلد لنفسه الإجراءات والأنشطة التي يعتزم استعراضها باستخدام النهج التشاركي التصاعدي.

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، قد ترغب اللجنة في أن تطلب إلى الحكومات إنشاء أو تعزيز قدرات هيئة أو آلية تنسيق وطنية، ويتعين أن تضم هذه الهيئة أو الآلية الوكالة الرائدة، بغرض تيسير تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، بما في ذلك عمليات استعراضها وتقييمها.

٤٨ - وقد ترغب اللجنة في تشجيع الدول الأعضاء على أن تستخدم بشكل أكمل، في حدود الظروف الوطنية الخاصة بها، النهج التشاركي التصاعدي في تنفيذ الاستعراض والتقييم.

٤٩ - وقد ترغب اللجنة في أن تشجع الدول الأعضاء كذلك، بناء على رغبتها، على استخدام أسلوب مفتوح للتنسيق أثناء تنفيذها لعمليات الاستعراض والتقييم الوطنية.

٥٠ - وقد ترغب اللجنة في تشجيع اللجان الإقليمية على مواصلة تيسير عملية الاستعراض والتقييم على الصعيد الإقليمي، من خلال قنوات تشمل الهيئات الحكومية الدولية، بالوسائل التالية:

(أ) تشجيع إنشاء الشبكات وتبادل المعلومات والخبرات؛

(ب) توفير المساعدة وتقديم المشورة إلى الحكومات في جمع المعلومات وغربلتها وتحليلها، وفي عرض نتائج عمليات الاستعراض والتقييم الوطنية كذلك؛

(ج) إعداد عملية تحليل إقليمية وتحديد الأولويات للإجراءات المستقبلية المتعلقة بالسياسات.

٥١ - وقد تقرر اللجنة أن تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية من أجل الاستعراض والتقييم، من خلال تقديم المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات، بناء على الطلب.

٥٢ - وقد ترغب اللجنة أيضا في تشجيع الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، على توفير الدعم للجان الإقليمية، في مجال تيسير عمليات الاستعراض والتقييم وتنظيم المؤتمرات الإقليمية، من أجل النظر في نتائج الاستعراض والتقييم على الصعيد الوطني، في عام ٢٠١٢.